مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

التـقـرير الـيـومي

الخاص بـأوضـاع اللاجئين الفلسطينيين في سـورية

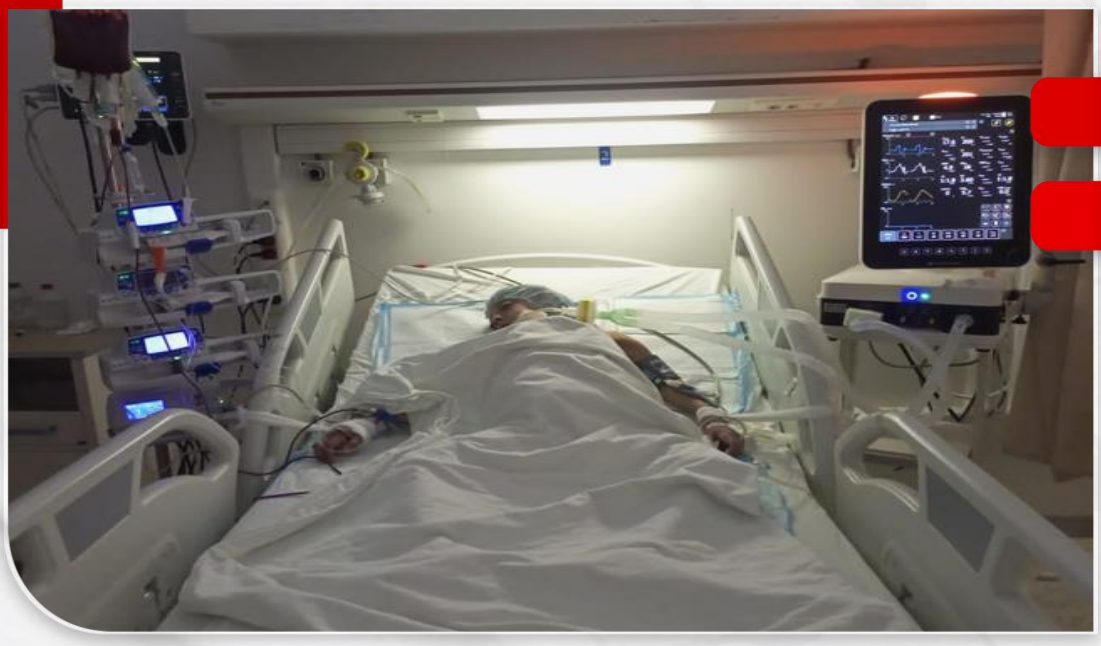

2023-05-07

العدد: 3947

لبنان. أم فلسطينية سورية تناشد للتكفل بعلاج نجلها اليتيم

- الأونروا تؤجل عودة مكتبها إلى مخيم درعا لعدم توفر الإنترنت والهواتف
- "أونروا" تسهل عملية الإحصاء والتفقد للاجئين الفلسطينيين السوريين في لبنان
- مطالبات جديدة بإزالة الأنقاض من شوارع اليرموك لتسهيل عودة الأهالي

آخر التطورات

أطلقت والدة الطفل الفلسطيني اليتيم "وئام كشكوش" مناشدة للتكفل بدفع مستحقات المشفى الذي عالجه في لبنان بعد اسعافه إليه بعد تدهور حالته الصحية.

وأوضحت الأم أن ابنها يعاني من مرض التلاسيميا وتضخم في الكبد، وأن حالته تدهورت بشكل خطير حتى انفجر كبده. وأضافت أن المستشفى طالبها بدفع 2050 دولار بعد أن سددت وكالة الأونروا جزءًا من المبلغ، وتقيم الأم وابنها في مخيم البداوي بعد نزوحهما من مخيم اليرموك، ولا يملكان أي مصدر دخل.

في شأن مختلف أفاد مراسل مجموعة العمل من أجل فلسطيني سوريا أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) لم تعد بعد إلى مكتبها في مخيم درعا، رغم اتمام ترميمه وتجهيزه منذ أكثر من ثلاثة أشهر.

وقال المراسل إن الأونروا تدفع أجار شهري للمكان الذي تستأجره في منطقة الكاشف بدرعا المحطة، والذي يبعد نسبياً عن المخيم، ويتطلب الذهاب إليه بواسطة آلية أو سيارة أجرة بتكلفة تتراوح بين 7 إلى 9 آلاف ليرة سورية، وأضاف أن السبب الرئيسي لتأخر عودة المكتب هو عدم توفر الانترنت والهواتف الثابتة داخل المخيم، كون المكتب وأعماله بحاجة ماسة للإنترنت لإتمام كافة مهامه.

وذكر مراسلنا أن شبكات الهاتف والانترنت في المخيم تعاني من التخريب والسرقة والتدمير منذ عام 2014 نتيجة الحرب، وأن هذه المشكلة تؤثر سلبا على التواصل الالكتروني بين الطلاب والمعلمين والإدارات التابعة للأونروا، مشيراً أن هناك مناطق قريبة من المخيم، مثل حي

السبيل ومركز بريد درعا المحطة، تُخدم بشكل شبه كامل بالهواتف الارضية والانترنت، في حين لم يتم تخديم المخيم بهذه الخدمات حتى الآن رغم مضي عدة سنوات على المصالحات.

من جانبهم تساءل الأهالي عن دور المسؤولين في طلب حق المخيم في الحصول على خدمات الاتصالات، التي تعد ضرورية لجميع أبناء المخيم وخاصة الطلاب والمدرسين.

بالعودة إلى لبنان أعلنت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" أنها وافقت على القيام بإجراءات الإحصاء والتفقد السنوية للعائلات الفلسطينية التي هجرت من سوريا إلى لبنان، عبر الهاتف فقط.

وتقوم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" في لبنان منذ بداية شهر أيار/ مايو الجاري، بعملية سنوية للإحصاء والتفقد للعائلات الفلسطينية المهجرة من سوريا إلى لبنان.

وتهدف هذه العملية إلى التحقق من أعداد اللاجئين ومواقع توزيعهم في الأراضي اللبنانية، والتأكد من استمرار إقامة العائلات المستفيدة من برامج الإغاثة التي تقدمها الوكالة.

وكانت الوكالة تطلب من اللاجئين الفلسطينيين السوريين، بعد الاتصال بهم هاتفياً، التوجه إلى مكاتبها في المناطق المختلفة، لإثبات حقهم في الاستفادة من المعونات المالية، ولكن نظراً لصعوبة الوصول إلى مكاتب الوكالة لبعض اللاجئين، خصوصاً الذين يسكنون في مناطق بعيدة أو يعانون من مشاكل في إقاماتهم القانونية، فقد وافقت "أونروا" على تسهيل إجراءات عملية التفقد والإحصاء.

وأصبح بإمكان اللاجئ المهجر، إرسال موقعه عبر تطبيق "واتساب" أو صور أو فيديو يظهر أفراد عائلته في منطقة سكنهم، إضافة إلى الأوراق الثبوتية المطلوبة، عبر الهاتف للأخصائي الاجتماعي المسؤول عن متابعة عملية التفقد.

ويصل عدد اللاجئين الفلسطينيين المهجرين إلى لبنان نحو 29 ألف لاجئ، حسب إحصاءات وكالة الأونروا، يعيش معظمهم ظروف معيشية غاية في الصعوبة زادتها الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد.

وفي جنوب دمشق جدد نشطاء فلسطينيون مطالبهم بإزالة الأنقاض والردم من شوارع مخيم اليرموك في دمشق، الذي يعد أكبر تجمع للاجئين الفلسطينيين في سوريا، والذي تعرض للقصف والحصار من قبل القوات الحكومية السورية مدعومة بروسيا.

وقال النشطاء إن إزالة الأنقاض ضرورية لتمكين ثلث سكان المخيم، الذين يعانون ظروفاً مادية صعبة، من العودة إلى بيوتهم وإعادة ترميمها، بدلا من دفع إيجارات باهظة خارج المخيم، تصل إلى 500 ألف ليرة.

وأضافوا أن شوارع مثل العروبة والتقدم ومجد الكروم و8 آذار تحتاج إلى أعداد كبيرة من الآليات الثقيلة وسيارات الترحيل لإزالة الأنقاض بمهنية عالية.

وكانت لجنة مخيم اليرموك لإزالة الأنقاض قد أعلنت أنها ستستكمل أعمالها في باقي أحياء المخيم الأسبوع، وطلبت من أصحاب الممتلكات والشقق والمحلات في أحياء العروبة، والتقدم ومجد الكروم التعاون معها وإخراج الأنقاض والردم من داخل الشقق والمحال التجارية إلى الشوارع قبل بدء عملية إزالتها.